في حملات بمبارك الكبير والعاصمة والفروانية بأوقات متفاوتة

«المرور»: تحرير 292 مخالفة متنوعة وحجز مخالفين وإحالة 5 للأحداث

جانب من الحملة

توقيف شاحنات

ضمن جهود قطاع المرور لتأمين سلامة مستخدمي الطريق والحد من المخالفات المرورية .. قاد مدير إدارة مرور محافظة مبارك الكبير العميد توحيد الكندري حملة مرورية باشراف رئيس قسم تنظيم السير الرائد عايض البصمان اسفرت عن تحرير «16» مخالفة القيادة باستهتار ورعونة واحالة مخالفين الى نظارة المرور و «5» الى شرطة الاحداث.

وقاد مدير إدارة مرور محافظة الفروانية المقدم خالد حبيب الخالدي حملة على خلاطات الاسمنت طريق كبد دوار الأول «الجيرة» اسفرت عن تحرير «100» مخالفة لشروط الامن والمتانة وقيادة مركبة يتساقط منها ما يشكل خطر على الاخرين ويسيل منها الحمولة.

كما قام قسم تنظيم السير في محافظة العاصمة بحملة اسفرت عن تحرير «176» مخالفة مباشرة متنوعة منها «43» الوقوف في مواقف المعاقين و «78» عرقلة حركة السير وممنوع الوقوف «32» عدم ربط حزام الأمان اثناء القيادة و «7» للشاحنات و «16» متنوعة.

ويؤكد قطاع المرور استمرارية الحملات على مدار الساعة وفي كافة المناطق لفرض الامن المروري وتوفير اكبر قدر من الأمان على الطريق مشددا على ضرورة الالتزام بقواعد وقوانين المرور حتى يكون الطريق امنا.

خلال الحملات الميدانية لمراقبة المحلات والإعلانات

بلدية حولي تزيل 138 إعلاناً من الطرق

كشف التقرير الإحصائي الذي أعدته إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت عن انجازات مراقبة المحلات والإعلانات التابعة لإدارة التدقيق ومتابعة خدمات البلدية بفرع بلدية محافظة حولي عن إزالة «138» إعلان مخالف من طرق وشوارع حولي خلال شهر نوفمبر 2015.

وإشارت العلاقات العامة في تقريرها إلى إن الحملات الميدانية التي قام بها المفتشون استهدفت إزالة الإعلانات المخالفة والمقامة على املاك الدولة والمخالفة لنظم ولوائح البلدية في لائحة الإعلانات لما تشكله من خطورة على قائدي المركبات ومستخدمي الطريق فضلا عن إقامتها قبل الحصول على التراخيص من قبل البلدية.

واضافت العلاقات العامة في تقريرها إلى ان الحملات الميدانية خلال شهر نوفمبر اسفرت عن التفتيش على عدد «395» محل وتحرير عدد «146» مخالفة تراخيص إعلانات وتحرير عدد «58» مخالفات فتح محل قبل الحصول على ترخيص إعلان من البلدية وإزالة عدد «138» إعلان من الطرق تضمنت عدد «99» إعلان خشب وعدد «20» إعلان حديد وعدد «9» إعلان قماش وعدد «2» إعلان بلاستك، كما اشار التقرير إلى ان قسم متابعة مخالفات البلدية قام بالتصالح في «16» مخالفة إلى جانب «115» مخالفة لم يتم الصلح فيها.

واهابت العلاقات العامة في تقريرها بالمواطنين والمقيمين بعدم التعدي على أملاك الدولة بوضع إعلانات قبل الحصول على ترخيص من قبل البلدية حتى لا يعرضوا انفسهم للمساءلة القانونية مشيرة إلى ان الحملات الميدانية للاجهزة الرقابية بفرع بلدية المحافظة مستمرة للقضاء على مختلف الظواهر السلبية تحقيقا للمصلحة العامة.

المشيعي كرم خولة يعقوب

جانب من التكريم

كرم نائب المدير العام للتعليم التطبيقي والبحوث د. عيسى المشيعي عميد كلية التمريض أ. خولة يعقوب وذلك بمناسبة انتهاء فترة توليها للمنصب الإشرافي كرئيس قسم وعميد مساعد للشئون الأكاديمية وعميد لكلية التمريض بالتكليف.

حضر التكريم عميد كلية التربية الأساسية د. فهد الرويشد وعميد كلية العلوم الصحية د. جاسم الأنصاري وعميد كلية الدراسات التجارية د. عدنان العلي وعميد كلية الدراسات التكنولوجية د. عبدالله المزروعي.

وبهذه المناسبة شكر د. المشيعي الأستاذة خولة يعقوب على كل ما قدمته خلال فترة توليها للمناصب الإشرافية

مشيرا إلى بصماتها المؤثرة و الايجابية على كلية التمريض و قطاع التعليم التطبيقي و البحوث بشكل خاص و الهيئة العامة للتعليم التطبيقي و التدريب بشكل عام متمنيا لها دوام التوفيق في حياتها العملية القادمة

موضحا ان هذا التكريم ما هو الا تكريم معنوي قليل في شخصها الكريم و في حق عملها.

من جانبها شكرت أ. خوله يعقوب نائب المدير العام للتعليم التطبيقي والبحوث د. عيسى المشيعي، و عمداء الكليات على هذا التكريم موصلة الشكر لمدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د. احمد الاثري ومساعدي النواب اللذين زاملتهم خلال فترة تولي للمناصب الاشرافية.

كما تقدمت أ. يعقوب بخالص الشكر نائب المدير العام للتخطيط و التنمية أ.د فاطمة الكندري على دعمها لها منذ ان كانت عضو هيئة تدريس الى فترة تولي المناصب الاشرافية، متمنية للجميع المزيد من التقدم والانجاز في المرحلة المقبلة.

عليهم مراجعة جهة العمل المرشحين لها مباشرة

بن ناجي: ديوان الخدمة المدنية يرشح «3616» للعمل لدى الجهات الحكومية

نهلا بن ناجي

أعلنت نهلا بن ناجي - الوكيل المساعد للشئون القانونية - أسماء «3616» مواطنا ومواطنة كدفعة جديدة من المرشحين للعمل في الجهات الحكومية من المتقدمين لدى الديوان والراغبين بالعمل بوزارات وهيئات ومؤسسات الدولة من المسجلين بقوائم التوظيف لدى الديوان خلال فترات التوظيف السابقة.

وأوضحت بن ناجي - أن ديوان الخدمة المدنية مستمر في تلقي الاحتياجات الوظيفية من قبل الجهات الحكومية بهدف إصدار دفعات جديدة من المرشحين ويأتي ذلك في إطار التنسيق والتعاون المستمر بين ديوان الخدمة المدنية وجميع الجهات الحكومية ولا سيما في تزويد الديوان بالاحتياجات الوظيفية من التخصصات التي تتناسب وطبيعة عمل كل جهة حكومية موضحا بأن دفعة اليوم من المرشحين جاءت من مختلف التخصصات ووفقا لاحتياجات الجهات الطالبة.

و طالبت بن ناجي المرشحين في الدفعة الحالية مراجعة جهة العمل التي رشحوا لها مباشرة "دون الضرورة لمراجعة ديوان الخدمة المدنية" وذلك إعتبارا من تاريخ «2016/1/5م» و الذي يصادف يوم الثلاثاء مصطحبين معهم أصل + صورة عن البطاقة المدنية وأصل + صورة عن الشهادة الدراسية.

وأصل + صورة عن شهادة الميلاد وصورة عن الجنسية وعدد «4» صور شخصية «x4».

و نوه راتب العريفان - مدير إدارة الاختيار بأنه في إطار حرص ديوان الخدمة المدنية على رعاية ذوي الحالات الخاصة «ذوي الإحتياجات الخاصة، أبناء وزوجات الأسرى والمفقودين وأبناء وأرامل الشهداء» المرشحين للعمل لدى الجهات الحكومية ولديهم إستفسارات بشأن الترشيح أو إستكمال إجراءات تعيينهم فإنه يسر إدارة الاختيار إستقبالهم أو الرد على إستفساراتهم.

تتمات

العبدالله: مجلس

وأوضح حمادة في تصريح لقناة «سكاي نيوز عربية» ان دعم الوقود والكهرباء وصل لنحو 5 مليارات دينار، أي ما يعادل 25 في المئة من حجم الميزانية.

وكشف حمادة عن عزم الحكومة تحرير أسعار البنزين وإعادة تسعير الكهرباء والماء تدريجيا على مدى 3 سنوات.

وحول رفع الدعم عن الكهرباء قال انه سيتم اتباع اسلوب الشرائح الاستهلاكية، بحيث يتم مراعاة الشريحة الأولى وهم ذوو الدخل المحدود والمتوسط، ثم بعد ذلك تزيد الشرائح وفقا لمعدلات الاستهلاك، مشيرا إلى ان رفع الدعم عن البنزين من صلاحيات الحكومة، اما الكهرباء فتحتاج إلى تشريع من مجلس الأمة.

وقال اننا في ميزانية 2015-2016 بدأنا بوضع سقف للميزانية وخفضنا من الزيادة في الإنفاق بحدود 4 مليارات دينار.

«التشريعية»: إنجاز

على الانتهاء من القانون باعتباره من القوانين التي تحظى باهمية كبرى لدى النواب والحكومة، ويأتي لتلافي الفراغ التشريعي عقب ابطال المحكمة الدستورية مرسوم هيئة مكافحة الفساد.

في سياق آخر قدم النائب محمد الحويلة مقترحا لتعزيز الاقتصاد الكويتي وتنويع مصادر الدخل، وقال في مقترحه:

إن الاقتصاد القوي لأي دولة يجب أن يرتكز على أعمدة قوية على رأسها الصناعة، التي تمثل أيضا أهمية سياسية وتدخل ضمن سياق الأمن الوطني، فالأمة التي تملك مصانع تنتج احتياجاتها الأساسية كالغذاء والدواء تكون أكثر قدرة على مواجهة الضغوط التي قد تمارس عليها في أي قضايا دولية، لذلك فإن دعم الصناعة في المرحلة الحالية يعد بمثابة استثمار مالي أكيد للمستقبل يفوق في قيمته الحقيقية القيمة التي قد تنتج عن الاستثمار في صندوق الأجيال القادمة، لاسيما أن الاستثمار الصناعي ينتج عنه تطور ملحوظ في خبرات وكفاءات الأيدي العاملة، لاسيما الشباب الكويتي الواعد، الذي يبحث عن تحقيق الذات، ولما له من أهمية كبرى في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وأوضح أن انخفاض أسعار النفط دون الـ 30 دولارًا يحتم على الجهات المعنية اعطاء الفرصة للصناعة لكي تقوم بدورها تجاه المجتمع، حيث يعاني القطاع الصناعي في الكويت العديد من العوائق التي تحول دون أن ينافس الصناعات الأجنبية، ولعل أبرز العقبات أمام انتعاش القطاع الصناعي هو ندرة الأراضي وغلاء الأيدي العاملة وصغر حجم السوق بالإضافة للمنافسة الشرسة أمام المنتجات المستوردة، فان القطاع الصناعي يمكن أن يشكل عاملا قويا لدعم الكويت اقتصاديا وسياسيا، كما يمكن أن يتحول إلى رافد ثان للاقتصاد الوطني بعد النفط وهذا يتطلب وجود إرادة وقرار يدعم هذا التوجه وخطوات حثيثة لمتابعته، والتخطيط الجيد عن طريق إعداد الدراسات الاستراتيجية، ووضع مشاريع معدة جيدًا، والمتابعة الجيدة لتنفيذ وتقييم هذه المشاريع، ودراسة الاعتبارات والصعوبات التي تعترض تنفيذ الخطط الموجودة للعمل على تذليلها، وتوفير التسهيلات اللازمة من سهولة الإجراءات والأراضي والسيولة اللازمة للتمويل لتيسير التوسع في الإنتاج والتعامل معه.

أضاف الحويلة أنه يقترح توفير مناطق صناعية تلتزم بالاشتراطات البيئية وحديثة للبيئة، وإنشاء مدن صناعية لاستقطاب رؤوس الأموال الكويتية والأجنبية، واعداد تصور شامل لتطوير القطاع الصناعي ليكون ضمن أحد مصادر الدخل الرئيسية في الكويت، وتطوير قوانين الصناعة لتواكب التطور العالمي المتلاحق في مجال الصناعة، والتزام الحكومة بمنح المستثمرين أراضي لإقامة المشروعات عليها، وأن يقوم البنك الصناعي بدوره في تمويل المستثمرين وتخفيض الفائدة لتشجيع المستثمرين الكويتيين، واستغلال العلاقات التجارية والاقتصادية بين الكويت والعديد من دول العالم، للمساهمة في نقل الخبرات التكنولوجية اللازمة لتنمية القطاع الصناعي الوطني في الكويت، وعمل دورات مجانية توعوية للشباب وأصحاب المصانع الكويتية عن كيفية تطوير الاستراتيجيات التصنيعية المثمرة للتقدم التقني.

إيران تتراجع

للغاية وغير آمنة وغير مهنية، وتشكك في التزام إيران بأمن ممر مائي حيوي للتجارة الدولية».

وقالت «إن بي سي نيوز» إن المدمرة الأميركية باكلي وفرقاطة فرنسية كانتا في منطقة إطلاق الصواريخ.

من جهته، قال المتحدث باسم الحرس الثوري الإيراني، رمضان شريف، إن «سلاح البحر الإيراني لم يطلق أي صاروخ أو قذيفة في مضيق هرمز»، وقال إن قوات الحرس البحرية أطلقت صواريخ اختبارية فقط، وذلك خلال المناورات».

ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية عن هذا المسؤول العسكري قوله «إن الترويج لمثل هذه الأنباء الكاذبة في الظروف الراهنة يعتبر انه يدخل في إطار حرب نفسية، وأمر يبعث على التريث في الموضوع».

وفي السياق نفسه، قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، حسين جابري انصاري، إن «قضية الصواريخ الباليستية الإيرانية لا تتعلق بالاتفاق النووي، وإن إيران سترد على تدخلات الولايات المتحدة في أمورها الدفاعية»، وذلك ردا على التصريحات الأميركية حول فرض عقوبات وشيكة ضد طهران بسبب اختبارها صواريخ باليستية محظورة وفق قرارات مجلس الأمن بشأن إيران.

اليمن: مستشفى

مخزونات المستشفى من الأوكسجين والمواد الطبية الأساسية الأخرى، بسبب استمرار حصار ميليشيات الحوثي وصالح.

وكانت منظمة الصحة العالمية عبرت عن قلقها البالغ لعدم وصول المساعدات الطبية والإنسانية إلى مدينة تعز.

وكان الحصار الحوثي للمدينة قد تسبب في تعثر توزيع الأدوية لخمسة مرافق صحية في أحياء صالة والقاهرة والمظفر، وحرم السكان من الحصول على الرعاية الصحية اللازمة. كما أغلقت الكثير من المستشفيات والمرافق الصحية العاملة في المحافظة لعدم وجود أدوية أو أسطوانات أوكسجين

العراق: بدء

جوي كثيف للطيران على مواقع المتطرفين شرق الرمادي تمهيداً لاقتحامها، فيما أضافت المصادر عن وصول قوة من مكافحة الإرهاب إلى الجهة الشرقية من الرمادي للمشاركة في استعادتها من داعش وإجلاء العائلات العالقة هناك بحسب المصادر.

يأتي هذا في وقت دخلت القوات العراقية الرمادي وسيطرت على معظم أحيائها باستثناء ما تبقى من الجانب الشرقي.

وقال محافظ الأنبار صهيب الراوي في تصريحات خاصة بالحدث إن مدينة الرمادي لم تحرر بالكامل، ولكن الجزء الأهم منها تم تحريره، حيث إن القوات الأمنية سيطرت على أغلب أحياء الرمادي. وأوضح الراوي أن المعارك والعمليات العسكرية مستمرة في الرمادي لطرد «داعش» بالكامل منها، خاصة في المناطق الشرقية للمدينة.

التصعيد يتواصل

والذي وعد بأنه سيعلن حال عودته إلى أنقرة بأن تركيا ستنسحب من العراق إلا أن الحكومة التركية لم تلتزم بالاتفاق».

جاء ذلك أثناء اتصال هاتفي أجراه معه رئيس الوزراء التركي أحمد داوود أوغلو.

وذكر بيان حكومي أن العبادي «تلقى مكالمة هاتفية من رئيس الوزراء التركي الذي تقدم بالتهاني إلى حكومة وشعب العراق بمناسبة إحراز النصر على داعش وتحرير مدينة الرمادي».

وعبر رئيس الوزراء التركي بحسب البيان، عن أمنياته بأن يتم تحرير كافة المناطق المحتلة وأن يعم السلام في جميع ربوع العراق لأن أمن وسلامة العراق تنعكسان على أمن تركيا كونهما جاران يتشاركان الحدود».

من جانبه، شدد العبادي على أنه «لم تكن هناك أي دعوة للقوات التركية ولم تعط أي موافقة بهذا الشأن ونحن نطلب الانسحاب رسمياً، فالقوات التركية لا تقاتل داعش وما من سبب يجعل الحكومة التركية ترسل مدربيها إلى مناطق عميقة داخل الحدود العراقية مثل الموصل لكي تعرض مدربيها للخطر»، موضحاً أن «داعش على حدود تركيا من الجانب السوري، مع ذلك لا تقاتلها، وأن هناك مسافة شاسعة بين تواجد داعش في الموصل والحدود التركية وبالتالي لا خطر على تركيا من الأراضي العراقية».

وفي ما يشبه الرد على عدد من التصريحات العراقية، لا سيما تصريحات وزير الخارجية العراقي، أكد رئيس وزراء تركيا أحمد داود أوغلو أن أنقرة تحترم سيادة العراق لكن بغداد لا تسيطر على ثلث الأراضي العراقية. وقال داود أوغلو في تصريحات له، إنه «إذا أراد العراق استخدام القوة فينبغي أن يكون ذلك ضد تنظيم داعش».

تأتي تصريحات رئيس الوزراء التركي بعدما هدّد وزير الخارجية العراقية إبراهيم الجعفري بإجراء عسكري ضد نشر قوات تركية في شمال العراق، إذ قال في وقت سابق إن «بلاده قد تلجأ إلى العمل العسكري إذا لزم الأمر للدفاع عن سيادتها».

وأقرّ داود أوغلو، خلال مقابلة تلفزيونية مع محطة «ان تي في»، بوجود «سوء تواصل مع بغداد في شأن نشر القوات».

ونشب النزاع الديبلوماسي بين البلدين بعدما نشرت تركيا قوة قوامها نحو 150 جندياً في وقت سابق من شهر ديسمبر لحماية قواتها في معسكر بعشيقة التي تقوم بتدريب جماعة عراقية لقتال تنظيم «داعش» في الموصل القريبة منه.

العالم اختزل

إضافي فوق جسر سيدني وتأثيرات متنوعة جديدة، حيث ستستخدم سبعة أطنان من الألعاب النارية هذه السنة.

وفيما جاءت الاحتفالات مشابهة في هونغ كونغ وبكين وسنغافورة وغيرها من المدن الكبرى في آسيا، فإن سلطنة بروناي في جزيرة بورنيو منعت احتفالات عيد الميلاد، وقالت إنها لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وهددت بعقوبات لمن يفعل.

وفي فلسطين، أعلنت الشرطة الفلسطينية بقطاع غزة منع إقامة احتفالات في مطاعم القطاع، وقال المتحدث باسم الشرطة لوكالة الأناضول أيمن البطنيجي «يسمح بإقامة الاحتفالات في المطاعم طوال أيام العام، ولكن لا نسمح بإقامته في أول ليلة من العام الجديد».

وأضاف «إن ذلك ينافي عاداتنا وتقاليدنا، والأوضاع الاقتصادية والمعيشية لا تسمح بذلك حاليا»، مؤكدا مساندة الحكومة للقطاع السياحي، وجميع القطاعات الأخرى، وتوفر الحماية لها، ولا مانع من إقامة الاحتفالات طوال أيام العام.

وجرت الاحتفالات بعدد من الدول تحت هاجس أمني وتخوف من تهديدات توصف بالإرهابية، الأمر الذي استدعى رفع مستوى الحذر والإنذار الأمني كما هو الحال في جاكرتا حيث أقفلت السلطات مشروع هجوم ليلة رأس السنة.

وقرر رئيس بلدية بروكسل مساء أمس الأول إلغاء الاحتفالات برأس السنة وعروض الألعاب النارية، بسبب تهديدات بهجمات رصدتها أجهزة أمنية، حيث تمت اعتقالات جديدة في بلجيكا.

وقال رئيس البلدية إيفان مايور للتلفزيون البلجيكي «للأسف، الألعاب النارية وكل شيء كان مقررا مساء الخميس، وكان يفترض أن يجمع الكثير من الأشخاص في وسط بروكسل، نحن مضطرون لإلغائه نظرا لتحليل المخاطر الذي أجراه مركز الأزمة».

وأعرب رئيس الوزراء البلجيكي شارل ميشيل عن تضامنه مع قرار رئيس البلدية، ووصفه بأنه قرار صعب وحساس لكنه قرار صحيح.

وفي الوقت الذي يتوقع فيه نزول مليون شخص وسط إجراءات أمنية مشددة إلى ساحة تايمز سكوير بنيويورك، قررت روسيا وللمرة الأولى إغلاق الساحة الحمراء بموسكو، وهي مكان التجمع الرمزي لاحتفالات رأس السنة، بسبب مخاوف من هجمات.

أما العاصمة الإسبانية مدريد فحددت عدد الذين سيسمح لهم بالتوجه الى ساحة بويرتا ديل سول «باب الشمس بالإسبانية»، بـ25 ألفا فقط، وجعلت حضور الألعاب النارية على ضفاف نهر التايمز مدفوعا.

من جهتها قلصت السلطات الفرنسية تقليص عرض الضوء عند قوس النصر مساء أمس، وألغت عرضا للألعاب النارية بغرض تقليص عدد الحضور لاعتبارات أمنية، خاصة أن فرنسا عرفت الشهر الماضي هجمات على العاصمة راح ضحيتها 130 قتيلا وحوالي 350 جريحا.

وقال الموقع الإلكتروني لبلدية باريس إن نحو 11 ألف جندي من الشرطة وفرق الطوارئ انتشروا أثناء الاحتفالات، أي بزيادة 2000 جندي عن العام الماضي. وقالت رئيسة البلدية آن هيدالجو «قررنا الاحتفال بقدوم العام الجديد في أجواء من الهدوء والتكاتف».

وزاد الموقع «سيكون بوسع السائحين والسكان على حد سواء اللقاء فيما نعرفه بأنه أجمل مكان في العالم، لكن هذا العام سيكون الوضع هادئا. لن يقام عرض كبير وستلغى الألعاب النارية».